African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 2, Issue 3, July-September 2023, Page No: 543-561
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2022: 1.04 SJIFactor 2023: 5.58 ISI 2022-2023: 0.510

اللاجئون السوريون في تونس: صعوبات وعقبات الاندماج

د. هاجر عرايسيّة *
أستاذ مساعد، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صفاقس، تونس

Syrian Refugees in Tunisia: Difficulties and Obstacles to Integration

Dr. Hajer Araissia*
Assistant Professor, Department of Sociology, Faculty of Arts and Humanities, University of Sfax, Tunisia

*Corresponding author hajeraraissia@yahoo.fr *المؤلف المراسل
تاريخ الاستلام: 2023-06-17 **تاريخ القبول:** 2023-07-29 **تاريخ النشر:** 2023-08-10

الملخص
لقد أصبحت تونس منذ اندلاع "الثّورات العربيّة" بيئة جاذبة للاّجئين من دول جنوب الصّحراء والدّول التي تمر بنزاعات مسلّحة على غرار ليبيا وسوريا. وهكذا، تنوّعت تحديّات الهجرة في تونس بتغير ملامح المهاجرين الذين يقيمون على أراضيها. وبالرغم من أن تونس من البلدان الموقعة على اتفاقية جنيف لسنة 1951 المتعلقة بحماية حقوق المهاجرين واللاّجئين، فإنها لم تستقبل عددا مهما من الوافدين إلا بداية من سنة 2011 في ظل فراغ قانوني يتعلق ببروتوكولات استقبال اللاجئين. ومثّل هذا الفراغ القانوني سببا في تفاقم صعوبات الوصول إلى الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة بالنّسبة للاجئين وطالبي اللّجوء الموجودين في تونس، إذ يبقى الإطار القانوني الذي يهمّ الهجرة في تونس هشّا وبعيدًا عن تطلّعات اللاّجئين والمجتمع المدني المحلي والدولي، ولاسيما المنظّمات والجمعيات التي تهتم بهذه الفئة. وفي ظلّ غياب ضمانة قانونية يبقى اللاّجئون خاضعون الى قوانين مجاورة كقانون الهجرة والأجانب أو القانون الأساسي المتعلّق بمنع الاتّجار بالأشخاص الصادر سنة 2016 وهي كلّها قوانين لا تتماشى مع وضعيّة اللاّجئين.
نحاول من خلال هذه الدّراسة الميدانيّة الاستطلاعيّة، تسليط الضّوء على أوضاع اللاّجئين السوريين في تونس والعقبات التي تحول دون اندماجهم في المجتمع التّونسي والصّعوبات التي يتعرّضون إليها للحصول على حقوقهم الاقتصاديّة والاجتماعيّة خاصّة في ظل جائحة كورونا. تهدف هذه الدّراسة أيضا إلى إيصال أصوات اللاّجئين السّوريين حول تطلّعاتهم بخصوص بلد الاقامة والاستقرار النّهائي. كما تتطرّق إلى الدّور الذي تلعبه منظّمات المجتمع المدني لضمان بعض الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والصّحيّة والتّعليميّة للاّجئين السّوريين المتواجدين في تونس في ظلّ عدم تدخّل الدّولة.

الكلمات المفاتيح: اللاجئون السوريون، تونس، صعوبات الاندماج.

Abstract
Since the outbreak of the Arab Revolutions, Tunisia has become an attractive environment for refugees from Sub-Saharan countries and countries in armed conflicts such as Libya and

Syria. Thus, Tunisia's migration challenges have varied by changing the profile of migrants residing on its territory. Although Tunisia was a signatory to the 1951 Geneva Convention relative to the Protection of the Rights of Migrants and Refugees, it had not received a significant number of arrivals until the beginning of 2011 in the light of a legal vacuum regarding the refugee reception protocols. This legal vacuum has exacerbated difficulties in accessing the economic and social rights of refugees and asylum-seekers in Tunisia. Tunisia's legal framework for migration remains fragile and far from the aspirations of refugees, local and international civil society, particularly organizations and associations concerned with this category. In the absence of legal safeguards, refugees remain subject to neighboring laws such as the Immigration and Foreigners Act or the 2016 Organic Law on the Prevention of Trafficking in Persons. These laws are incompatible with refugees' status.
Through this exploratory field study, we are trying to shed light on the situation of Syrian refugees in Tunisia, the obstacles to their integration into Tunisian society and the difficulties they face in obtaining their economic and social rights, especially in the light of the coronavirus pandemic. This study aims also to convey the voices of Syrian refugees about their aspirations regarding the country of residence and final settlement. It also touches upon the role played by civil society organizations to ensure certain economic, social, health and educational rights for Syrian refugees in Tunisia in the absence of intervention by the State.

Keywords: Syrian refugees, Tunisia, difficulties to integration.

1 مقدمـــــة

عرفت ظاهرة الهجرة في بلدان البحر الأبيض المتوسط، في العشريّة الأخيرة، تحوّلات عميقة شملت جميع جوانبها (الهجرة النظاميّة، الهجرة غير النظاميّة، الهجرة القسريّة، اللّجوء) وأصبحت العلاقة بين الهجرة واللّجوء من أكثر التحوّلات الطّارئة على مشهد الهجرة الدوليّة. فقد أدّت التغيّرات الجيوسياسيّة الإقليميّة الكبرى إلى هروب العديد من الأشخاص والعائلات من الصّراعات وساهمت ديناميكيّة النّزاعات المسلّحة المتواصلة والمتجدّدة في تزايد تدفّق اللاّجئين الذين يتركون بلدانهم الأصليّة هربا من حالة عدم الاستقرار والعنف بحثا عن موطن جديد يوفّر لهم الأمن والأمان. وعادة ما يصاحب هذا الحراك الجغرافي عدّة خسائر ماديّة ومعنويّة، وفي بعض الأحيان خسائر في الأرواح، تظلّ آثارها ترافق اللاّجئ أو طالب اللّجوء طوال حياته.

وبناءً على ارتفاع عدد الأشخاص النّازحين قسرًا والمعترف بهم من قبل المفوّضيّة السّامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاّجئين إلى أكثر من 60 مليون شخص في عام (HALLEE, 2017, 28) 2015، اتّخذت الحكومات في جميع أنحاء العالم مناهج متباينة وأحيانًا متناقضة لمعالجة ما يمكن تسميته "بـأزمة اللاّجئين"، ممّا جعل هؤلاء يلجؤون إلى بلدان مجاورة طلبا للحماية داخلها. وحسب تقرير المنظّمة العالميّة للهجرة لسنة 2018، أدّى النّزاع المتواصل في الجمهوريّة العربيّة السّورية إلى بلوغ عدد اللاّجئين من هذا البلد إلى حوالي 7.6 ملايين لاجئ. فاستمرار الحرب وحالة عدم الاستقرار والعنف جعلت من الشّعب السّوري من بين أكبر أعداد اللاّجئين في العالم منذ سنة 2011. إن الصّراع السّوري، الذي تجاوز العشر سنوات، يفسّر استمرار تدفّق الملايين من اللاّجئين والنّازحين السّوريين إلى بلدان الجوار وبلدان شمال افريقيا ومحاولتهم عبور البحر الأبيض المتوسّط نحو البلدان الأوروبيّة معرّضين حياتهم لمخاطر كبيرة خاصة في ظلّ غياب الحماية بالإضافة إلى ندرة جهود الإغاثة.

تعتبر تونس من بين البلدان المضيفة للاّجئين السّوريين، الذين يبلغ عددهم حسب تقرير المفوضيّة السّامية لدى الأمم المتحدة لشؤون اللاّجئين بتونس لشهر أوت 2021، حوالي ثلاثة آلاف لاجئ وطالب لجوء. كما بلغ عدد المسجّلين لدى المفوضيّة، حسب نفس التقرير، حوالي الـ 2209 لاجئ، أمّا البقيّة فهم بصدد استكمال شروط الحصول على صفة اللاّجئ لعدم توفر كلّ الشّروط التي تفرضها المفوّضيّة لتسجيلهم كلاجئين أو كطالبي لجوء، أو بسبب عدم تقدّم العديد من السّوريين للحصول على بطاقة لاجئ. وتؤكّد التّقارير غير الرسميّة على وجود أكثر من ستّة آلاف لاجئ سوري على الأراضي التّونسيّة.

وحسب العديد من المنظّمات فإنّ هذا الرّقم هو الأقرب للواقع بسبب دخول العديد من السّوريين الى تونس برّا عبر الجزائر دون اعلام السّلطات التّونسية أو مكتب المفوضيّة السّامية لشؤون اللاّجئين.
لقد سجّل مكتب المفوّضيّة في تونس ما مجموعه 8354 لاجئ وطالب لجوء من عدّة جنسيّات -على غرار ساحل العاج، سوريا، الكاميرون، السودان، ليبيا، أريتريا، سيراليوني، الصومال والكونغو الديمقراطية -ممّن تعنى بهم المفوّضيّة حتى 31 ديسمبر 2020، بزيادة تتجاوز الـ 100% مقارنةً بسنة 2019؛ وكان 2,591 منهم في عداد اللاّجئين (41%) و3,710 من طالبي اللّجوء (57%). وتمّ تسجيل نحو 3,237 من اللاّجئين وطالبي اللّجوء الجدد – بزيادة نسبتها 70% مقارنةً بعام 2019 – وصل معظمهم إلى البلاد برّا أو بحرا. وقد شكّلت ملفاّت الذّكور غالبيّة الملفّات التي تمّ تقييمها، وهي بنسبة 82% من مجموع الملفّات، بينما شكّلت ملفّات النّساء 18%. أجرى مكتب مفوّضيّة شؤون اللاّجئين في تونس مقابلات مع حوالي 599 شخصاً. هدفت هذه المقابلات الى تحديد وضع اللاّجئ، وتمّ منح 304 شخص، من بينهم، صفة اللّجوء بحلول نهاية سنة 2020 (بنسبة 55%)، بينما بقي أكثر من 3000 شخصٍ مسجّل بانتظار استكمال إجراءات تحديد الحالة. وكان هناك ما يقارب الـ 1400 شخصٍ بانتظار التّسجيل. (تقرير المفوّضيّة السّامية لدى الأمم المتّحدة لشؤون اللاّجئين بتونس لشهر أوت 2021).
حسب المفوّضيّة السّامية لشؤون اللاّجئين أصبحت جنسيات طالبي اللّجوء في تونس أكثر تنوّعاً من ذي قبل خلال عام 2020، حيث زادت جنسيآت اللاّجئين في تونس بأكثر من 100%، فبعد لأن كانوا ينحدرون من 20 جنسيّة في عام 2019 أصبحوا ينحدرون من 45 جنسيّة مختلفة خلال سنة 2020. وازدادت أعداد السّوريين الوافدين إلى البلاد التّونسية بنسبة 30% مقارنة بعام 2019. وصل الى تونس 645 لاجئ في عام 2020 مقابل 494 في 2019، بينما تضاعف عدد الإيفواريّين أكثر من ثلاث مرّات بعد أن وقع تسجيل 1864 وافد جديد خلال سنة 2020، مقابل 547 شخصاً سنة 2019. (المفوضيّة السّامية لشؤون اللاّجئين مكتب تونس، احصائيّات سنة 2020).
يعاني اللاّجئون السّوريون منذ قدومهم إلى تونس، من عدّة ضغوطات للحصول على الاحتياجات الأساسيّة مثل السّكن اللاّئق، العمل، الرّعاية الصحيّة والغذاء أو حتى الدّعم النّفسي. هو صراع يومي يخوضه اللاّجئون السّوريون داخل المجتمع المضيف الذي يعاني من عدّة ضغوط بسبب الأزمة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة التي يعيشها منذ سنة 2011 تاريخ اندلاع الثورة التونسية.
لقد أصبحت تونس، منذ اندلاع " الثّورات العربيّة "، بيئة جاذبة للاّجئين من دول جنوب الصّحراء والدّول التي تمرّ بنزاعات مسلّحة على غرار ليبيا وسوريا. وهكذا، تنوّعت تحديّات الهجرة في تونس بتغير ملامح المهاجرين الذين يقيمون على أراضيها. وبالرّغم من أنّ تونس من البلدان الموقّعة على اتفاقيّة جنيف المتعلّقة بحماية حقوق المهاجرين واللاّجئين، فإنّها لم تستقبل عددا مهما من الوافدين إلاّ بداية من سنة 2011 في ظلّ فراغ قانونيّ يتعلّق ببروتوكولات استقبال اللاّجئين. فعلى الرّغم من وجود مشروع قانون للّجوء، إلاّ أنّه ما يزال في رفوف البرلمان ولم يقع النّظر فيه الى يومنا هذا. لذلك لا يزال الوضع القانوني للاّجئين في تونس غامضا ولم تتحدّد ملامحه بعد. ومثّل هذا الفراغ القانونيّ سببا في تفاقم صعوبات الوصول إلى الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة بالنّسبة للاّجئين وطالبي اللجوء الموجودين في تونس. اذ يبقى الإطار القانوني الذي يهمّ الهجرة في تونس هشّا وبعيدا عن تطلّعات اللاّجئين والمجتمع المدني المحليّ والدوليّ، ولاسيما المنظّمات والجمعيّات التي تهتمّ بهذه الفئة، كما أنّه لا يحترم الحقوق الكونيّة للإنسان. وفي ظلّ غياب ضمانة قانونيّة يبقى اللاّجئون خاضعون الى قوانين مجاورة كقانون الهجرة والأجانب أو القانون الأساسيّ المتعلّق بمنع الاتّجار بالأشخاص الصّادر سنة 2016. وهي كلّها قوانين لا تتماشى مع وضعيّة اللاّجئين.

ومهما كان عدد اللاّجئين في تونس وكيفما كان الإطار القانونيّ للهجرة، فإن وجود الجالية السّورية في بلدنا قد ساهم في تجديد ظهور" الآخر في المشهد الاجتماعيّ المحليّ وعدّل بشكل كبير وجهات النّظر حول القضايا المجتمعية".(BOUBAKRI, 2015, 24)

كما أثار هذا الحضور أيضًا تساؤلات حول آفاق اندماجهم في المجتمع التّونسي (ARAISSIA, 2019, 92). وتعكس سياسة الهجرة في تونس مخاوف عميقة من عدم القدرة على تحمّل مسؤوليّة استقبال وتوطين اللاّجئين. هذا الموقف المتحفّظ من هذه الفئة له تأثير كبير على ظروف عيشهم ويحدّ من حصولهم على حقوقهم الاقتصاديّة والاجتماعيّة، ومن حريّة تنقلّهم وتعليم أبناءهم الذين يزداد عددهم من سنة الى أخرى.

تتكوّن الجالية السّورية اللاّجئة في تونس من عائلات بأكملها، نساء مع أطفالهنّ أو بمفردهنّ، هربن من الحرب ومن حالة انعدام الأمن الشّديدة في بلادهم. وتتمثّل الفئة الأكثر ضعفاً بين اللاّجئين السّوريين في النّساء اللّواتي أتين بمفردهنّ أو مع أمهاتهنّ، والنّساء اللواتي لديهنّ أطفال صغار أو في سنّ التمدرس ولم يتمكنّ من الحصول على بطاقة لاجئ من قبل المفوضيّة السّامية لشؤون اللاّجئين بسبب عدم توفّر الشّروط المتعارف عليها دوليا. فتعيش هذه الفئة وضعاً اجتماعيّاً واقتصاديّا حسّاسا للغاية يزداد سوءا بسبب عدم الحصول على بطاقة لاجئ واعتبارهم من فئة المهاجرين غير النظاميّين معرّضين للإيقاف والتّهجير في أيّ لحظة، ممّا يدفعهم إلى الصّمت والتوقّف عن مواجهة العالم الخارجي خوفًا من مثل هذه الممارسات التي تقوم بها السّلطات الأمنيّة. هذه الضّغوطات ازدادت حدةّ منذ شهر مارس 2020 تاريخ فرض الحجر الصحيّ الشّامل بسبب انتشار جائحة كورونا في تونس. الأمر الذي استوجب إغلاق العديد من المطاعم والمقاهي التي كانت توفّر العمل، ولو بصفة هشّة، لهذه الفئة من النّسيج المجتمعي في تونس.

تحاول هذه الدّراسة، إذن، تسليط الضّوء على أوضاع اللاّجئين السّوريين في تونس والصّعوبات التي تمنعهم من الحصول على الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة خاصّة في ظلّ جائحة كورونا، وإسماع أصواتهم حول تطلعّاتهم بشأن بلد التّوطين النّهائيّ. وبناءً على ذلك تمثّلت مشكلة البحث في التّساؤلات التّالية:

- ما هي الصّعوبات التي يواجهها اللاّجئون السّوريون الذين يعيشون في تونس في ظلّ الأوضاع الاقتصاديّة والصّحيّة الرّاهنة؟
- كيف تتدخّل منظّمات المجتمع المدني لضمان بعض الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والصحيّة والتعليميّة للاّجئين وطالبي اللّجوء في تونس؟ وهل هذه المنظّمات قادرة لوحدها على الإحاطة الدّائمة بهذه الفئة؟
- ما هي تطلّعات هؤلاء اللاّجئين فيما يتعلّق ببلد اللجوء أو التّوطين النّهائي؟

للإجابة على هذه التّساؤلات، تمّ إجراء بحث ميداني نوعي لهذا الغرض خلال الفترة من جوان 2020 إلى سبتمبر 2021. وقد سمح هذا البحث الميداني الاستقصائيّ، على الرّغم من أنّه لا يعكس واقع أوضاع جميع اللاّجئين السّوريين في تونس، بجمع المعلومات ذات الصّلة بشأن الوضعيّة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والصحيّة للاّجئين السّوريين الأكثر تهميشًا الذين يعيشون في بلادنا.

2 أهميّة البحث

يكتسي البحث في ظاهرة اللّجوء أهميّته من أهميّة الموضوع وارتباطه بغايات انسانيّة قبل كل شيء. كما أن موضوع لجوء السّوريين إلى تونس يعتبر غير واضح المعالم إلى حدّ الآن، لذلك قمنا بهذه الدّراسة الاستطلاعيّة من أجل توضيح معالمه.

3 أهداف الدراسة

لهذا البحث عدّة أهداف أهمّها:

- التّعرف على ملامح اللاّجئين السّوريين ورحلاتهم للوصول إلى تونس
- كشف الصّعوبات التي تحول دون حصول اللاّجئين السّوريين على حقوقهم الاقتصاديّة والاجتماعيّة في تونس خاصّة في ظلّ انتشار وباء كورونا.
- تسليط الضّوء على الصّعوبات والعوائق التي تحول دون وصول اللاّجئين إلى الخدمات الصحيّة خاصّة في ظلّ أزمة جائحة كورونا.

- تحديد مواقف وممارسات العاملين الصحيّين تجاه اللاّجئين السّوريين الذين يطلبون الرّعاية الصّحيّة.
- التعرّف على تطلّعات اللاّجئين المتواجدين في تونس حاليّا بخصوص بلد اللّجوء أو التّوطين النّهائيّ.
- التعرّف على الدّور الذي تلعبه منظّمات المجتمع المدني في دعم وحماية اللاّجئين السّوريين وحدود هذا الدّور.

4 منهج البحث

اعتمدنا في هذه الدّراسة على المنهج الكيفي باستعمال تقنيتي المقابلة والمجموعات البؤريّة وقد شملت المقابلات والمجموعات البؤريّة Focus group عدد من اللاّجئين واللاّجئات السّورين وكذلك العديد من الأطراف المعنيّة بمسألة الهجرة واللّجوء في تونس.

تتوزّع المجموعات المكوّنة لعيّنة الدّراسة على النّحو التّالي:

- 5 مجموعات، تضمّ كلّ مجموعة 8 أشخاص من اللاّجئين واللاّجئات من أصل سوري تتراوح أعمارهم بين 18 و48 سنة.
- مجموعة من العاملين في المجال الصحيّ ومقدّمي الرّعاية الصحيّة في القطاع العام.
- مجموعة من الممثّلين عن جمعيّات ومنظّمات المجتمع المدني المحليّة والدّولية التي تعمل على مساعدة اللاّجئين وطالبي اللّجوء والمهاجرين: كالهلال الأحمر التونسي، المنتدى التّونسي للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة، منظّمة تونس أرض اللّجوء، جمعيّة "أمل للعائلة والطّفل"، جمعيّة نبراس، جمعيّة "أسام" وجمعية "حريّة وكرامة" السّوريتين، "المجلس التّونسي للاّجئين"، جمعيةّ "أطفال القمر" بمدنين، جمعية "تامس" وهي الجمعيّة التّونسيّة للتّصرّف والتّوازن الاجتماعي.
- ممثّل المفوضيّة السّامية لشؤون اللاّجئين.
- ممثّلة عن بلديّة المرسى بتونس.

5 التّعريفات الإجرائيّة

الهدف من هذه التّعريفات هو بيان الفوارق بين اللاّجئ وطالب اللّجوء والمهاجر.

عادة ما نستخدم عبارات «اللاّجئ» و «طالب اللّجوء» و «المهاجر» لنتحدّث عن أشخاص غادروا أوطانهم وتجاوزوا حدودها ليستقرّوا داخل حدود بلد آخر. وكثيراً ما لا يقع التّفريق بين هذه المفاهيم الثّلاثة اذ يقع استخدامها للحديث عن ظاهرة الهجرة. ولكن من المهمّ التّمييز بينهم نظرا لوجود فوارق قانونيّة تميّز كلّ مفهوم.

اللاّجئ: هو كلّ من تنطبق عليه توصيات معاهدة جنيف للجوء. فاللاّجئ هو كلّ شخص فرَّ من بلده بسبب خطر التعرَض لانتهاكات جسيمة لحقوقه الإنسانيّة والاضطهاد بسبب العرق والدّين والجنسيّة أو القناعة السياسيّة أو الانتماء لمجموعة أو حزب سياسي معارض أو لانتمائه لفئة اجتماعيّة معيّنة، أو بسبب خطر يهدّد حياته جراء نزاعات مسلّحة بحيث تكون المخاطر التي تتهدد سلامة حياته قد بلغت حدّ أجبره على الهروب من بلاده بحثا عن الأمن والأمان في بلد آخر. وللاّجئ الحقّ في التمتّع بالحماية الدّولية مثلما نصّت عليه معاهدة جنيف. واللاّجئ يختلف عن المهاجر لأنّ هذا الأخير اختار وقرّر مغادرة موطنه الأصلي عن طواعيّة وليس بسبب ضغط ما.

طالب اللّجوء: يعتبر طلب اللّجوء حقّ إنسانيّ مشروع، وطالب اللّجوء هو الشّخص الذي غادر موطنه الأصلي بهدف الحصول على الحماية من الاضطهاد والانتهاكات الخطيرة لحقوقه في بلد آخر، ولكنّه لم يتم بعد الاعتراف به كلاجئ رسميّاً بسبب عدم استكمال الاجراءات القانونيّة اللاّزمة أو بسبب عدم توفّر الشّروط اللاّزمة لقبوله كلاجئ، وينتظر البتّ بشأن طلبه للّجوء. وفي انتظار اتّخاذ قرار بشأن طلب

اللّجوء، يحق اعتبارهم لاجئين. ومن حقّ أيّ شخص يتعرّض للانتهاك في بلده أن يسمح له بدخول بلد آخر لتقديم طلب اللّجوء.
ويشترك كلّ من اللاّجئ وطالب اللّجوء في الخروج الاضطراريّ من البلد الأصل وفي وجود خطر محدق بحياتهما إذا ما عادوا إلى أوطانهم.
المهاجر: في الحقيقة ليس هناك تعريف متّفق عليه دوليّا للمهاجر. المتّفق عليه هو أنّ المهاجر هو الشّخص الذي اتّخذ قرار مغادرة بلاده طوعا، بصفة قانونيّة أو غير قانونيّة، سعياً وراء العمل في ظروف ملائمة أو من أجل الدراسة، أو من أجل لمّ شمل العائلة إلخ... تختلف أسباب الهجرة من شخص الى آخر وذلك حسب بلد الانتماء. ومن بين أسباب الهجرة: الظّروف الاقتصاديّة لبلد الأصل، الظّروف السياسية، العنف والحروب، أسباب مناخيّة كالجفاف والكوارث الطبيعيّة. ومعلوم أن مغادرة المهاجرين لبلدانهم بصف طوعيّة لا يحرمهم من حقوقهم الاقتصاديّة والاجتماعيّة ومن وجوب حمايتهم من الاستغلال والتّمييز العنصري والعنف المادّي والمعنوي الذي يستهدفهم، ولا ينبغي حجزهم أو ترحيلهم قسرا الى بلدانهم إلا لأسباب موضوعيّة ومشروعة.

6 رحلات اللاّجئين السّوريين الوافدين على تونس وانتشارهم الجغرافي في البلاد:

1.6 رحلات اللاّجئين المبحوثين قبل وصولهم إلى تونس:

تنوّعت أساليب دخول ورحلات اللاّجئين السّوريين للوصول إلى تونس ولم تكن خالية من المخاطر بالنّسبة للبعض. هناك من دخل برّا، بطريقة غير قانونيّة، عن طريق ليبيا أو الجزائر، وهناك من جاء بطريقة قانونيّة جوّاً عبر تركيا أو لبنان. وعادة تجد هذه الفئة أفرادا من العائلة أو الأقارب أو حتى بعض المعارف المقيمين في تونس منذ مدّة والذين يقدمون الدعم المادّي والمعنوي للوافدين الجدد.
فقد دفعت الثّورة التي اندلعت في سوريا في سنة 2011، بأضرارها المتعدّدة الأبعاد والظّروف غير الآمنة للغاية، اللاّجئين السّوريين إلى تبني استراتيجيّات للبقاء والهروب من هذه الظّروف في بلدهم الأصلي. غالبيّة المستجوبين الذين قابلناهم أكّدوا على أنّهم كانوا يعيشون في مخيّمات بالقرب من الحدود التّركية لفترة تراوحت بين أربعة أشهر وسنة قبل وصولهم إلى تونس. كما أكّد اللاّجئون المبحوثون في إطار هذه الدّراسة، على أنّ العديد من أفراد عائلاتهم واجهوا الاعتقال وسجنوا بسبب المشاركة في المظاهرات التي تندّد بالنّظام الحاكم بعد تعرّضهم للتّعذيب والاعتداء والانتهاكات، وفرّ العديد منهم من سوريا عن طريق الجو عبر تركيا ثم عبر معبرا بريًّا غير قانوني من الجزائر. كان هذا المعبر شديد الخطورة بالنّسبة لمعظم المبحوثين، حيث تعرّضوا خلاله لعديد الانتهاكات من قبل المهرّبين وحتى من قبل شرطة الحدود دون أن يتلقّوا أية مساعدة في المناطق الحدوديّة. وفيما يلي بعض الشّهادات من أشخاص تمّت مقابلتهم حول الظّروف الأمنية قبل مغادرة بلدهم الأصلي وأثناء رحلة الهجرة للوصول إلى تونس:
يقول هشام، 41 سنة، قدم إلى تونس سنة 2014:"كانت *حياتي في سوريا معّرضة للخطر في العديد من المناسبات فهناك مقاتلون، أغلبهم من الأجانب، لا يفرّقون بين من هو مدني ومن هو العدو، لو لم أهرب مع عائلتي لكان مصيرنا الموت".*
أما مروة، 36 سنة، التي وصلت إلى تونس في 2012، فتقول: " *عديد النّساء والفتيات كنّ ضحايا الاغتصاب المتكرّر. بل إن هناك فتيات قاصرات تعرّضن للاغتصاب والضّرب! كما دمّرت منازلنا. رأينا أطفالٌ يُقتلون أمام أعيننا، وأزواجنا يعتقلون ويعذّبون...*".
"بقينا *في المخيمات التركية لمدة 3 سنوات، ولم أعد أستطيع رؤية عائلتي، تعرضت والدتي للقصف بالطائرة، ولم يعد لدي سبب للبقاء في سوريا. تم القبض على زوجي وكنت حاملاً، وقررنا أخيرًا القدوم إلى تونس بحثًا عن الأمان*"، هذا ما قالته فاطمة، 40 سنة، أم لثلاثة أطفال، وصلت تونس في سنة 2015.
بينما تقول آية، 39 سنة، أمّ لطفلين، التي وصلت إلى تونس عام 2014: " *بسبب الحرب في دوما، نزحنا عدّة مرّات، وكان هناك قصف، واضطررت إلى اصطحاب ابني إلى مستشفى الأمراض العقلية والنفسية بتونس وإلى الأطباء النفسيين في القطاع الخاصّ...* ".

أمّا كوثر، 29 سنة، قدمت إلى تونس منذ سنة 2014، فتقول: "*لقد مررت بالكثير من المصاعب منذ مغادرتي إدلب في سوريا حتىّ وصولي إلى تونس. عشت في الشّوارع مع مولودي الجديد في الجزائر، وعانيت من التّحرّش والاعتداء الجنسي في عدّة مناسبات، وتعرّضت للضّرب من قبل شرطة الحدود في تونس ... تم القبض على زوجي التّونسي وسجن*".

6. 2 الانتهاكات التي تعرّض لها اللاّجئون السّوريون خلال رحلاتهم إلى تونس وبعد الوصول إليها

لقد تعرّض اللاجئون السوريون إلى عديد الانتهاكات حسب تقارير بعض المنظّمات والجمعيّات التي تقدّم الدّعم النّفسي للاّجئين وطالبي اللّجوء وذلك خلال رحلاتهم من الجزائر أو من ليبيا إلى تونس. كما صرّح العديد من اللاّجئين المشاركين في المقابلات ومجموعات التّركيز Focus groups بتعرّضهم الى مختلف أنواع العنف والاعتداء من قبل العديد من الأطراف خاصة من قبل المهرّبين الذين يعترضونهم خلال رحلاتهم الحدوديّة. وفي هذا السياق، تقول أمينة، 34 سنة، والتي وصلت إلى تونس سنة 2015: "*لقد تعرّضت للضّرب والاغتصاب من قبل مهرّبين جزائريّين وتونسيّين على الحدود الجزائريّة-التّونسية ممّا تسبّب لي في تدهور صحّتي النفسيّة والجسديّة، خاصة أنّني لم أتقدّم بشكوى خوًفا من ايقافي وترحيلي بسبب دخولي الى التّراب التّونسي بصفة غير قانونيّة*".

كما يتعرّض معظم اللاّجئين السّوريين الذّين يدخلون التّراب التّونسي خلسة عن طريق البرّ الى سرقة أموالهم وبعض ممتلكاتهم. إذ يقول محمد، 41 سنة، قدم الى تونس سنة 2014: " *هناك العديد من السّوريين الذين توافدوا على تونس عبر المعابر الحدوديّة مع الجزائر وهم يتعرّضون الى كلّ أشكال العنف والاستغلال من قبل المهرّبين الجزائريّين والتّونسيين. أتمنّى أن تهدأ الأوضاع في سوريا ونتمكّن من العودة الى بلدنا لقد سئمنا هذه الأوضاع*".

لا تقتصر الانتهاكات التي يتعرّض لها اللاّجئين السّوريين على الرّحلة التي يخوضونها للدّخول الى التّراب التّونسي، بل هم يتعرّضون لممارسات عنيفة أثناء وجودهم داخل المجتمع التّونسي.

ومن خلال المقابلات التي أجريناها مع ممثّلي منظّمات المجتمع المدني، أكدّ جلّهم على تسجيلهم للعديد من حالات الاستغلال التي يتعرّض لها اللاّجئون السّوريين من قبل أفراد أو شبكات تهريب الأشخاص والاتّجار بالبشر، وصلت، حسب ما جاء في شهادات بعض المبحوثين، إلى حدّ إجبارهم على ممارسة الدّعارة والتّسول. طالت هذه الممارسات النّساء والأطفال والقصّر. كما أكّد المبحوثون على تلقّيهم تهديدات من قبل هذه الشّبكات بتسليمهم الى السّلطات الأمنيّة لعدم امتلاكهم لوثائق تثبت تواجدهم القانونيّ في تونس. وقد رضخ العديد منهم لهذه الانتهاكات، ولم يتقدّموا بشكاوى الى الجهات المعنية خوفا من الايقاف والتّرحيل.

هذه الممارسات المهينة دفعت بالعديد من اللاّجئين وطالبي اللّجوء الى ركوب قوارب الموت والهجرة نحو السّواحل الايطالية بعد أن وفّروا مبالغ ماليّة تتراوح بين " خمسمائة وألف دولار يدفعونها للمهرّبين الذي يعدونهم برحلة آمنة إلى أوروبا أين يقع احترام حقوق الانسان وأين يمكنهم العيش في ظلّ ظروف انسانيّة تقع فيها مراعاة كرامة الانسان.."، بحسب إفادة أحد اللاّجئين الذين شاركوا في البحث الميداني.

وبالتّالي ، ما يدفع بالعديد من اللاّجئين و طالبي اللّجوء الى المغامرة بحياتهم و ركوب قوارب الموت رغبة في دخول أحد البلدان الأوروبيّة، هو عدم امتلاكهم لوثائق تثبت هويّتهم و جنسيّتهم، الأمر الذي يجعلهم في وضعيّه هشاشة وضعف دائمين بحكم تصنيفهم كأشخاص "عديمي الجنسية" (CASSARINO, 2012)، مما يعرّضهم إلى صعوبات جمّة في حياتهم اليوميّة في تونس و يحول دون حصولهم على حقوقهم الاقتصاديّة و الاجتماعيّة كالعمل و الرّعاية الصحيّة و التنقّل و التّعليم، خاصّة إذا ما تعلّق الأمر بتواجدهم في بلد لا يمتلك سياسة هجريّة واضحة و إطار تشريعيّ مكتمل يخصّ اللّجوء مثلما هو الحال في تونس (الشّبكة الأور ومتوسطيّة لحقوق الانسان، 2010، 24).

يقول مازن، 41 سنة، وصل الى تونس سنة 2013: "*لقد دفع أحد معارفي من السّوريين مبلغا ماليّا قدره ألف دولار مقابل مقعد في قارب الموت، وكان الانطلاق من جزيرة قرقنة باعتبارها من أقرب النّقاط الى السّواحل الإيطاليّة. وقد أصبح السّوريون يأتون من ليبيا إلى تونس فقط من أجل العبور إلى أوروبا لأنّهم*

تعرّضوا إلى الاستغلال الفاحش من قبل المهرّبين اللّيبيّين، كما أنّهم يعتبرون أنّ العبور من المحافظات التونسية أكثر أمانًا ".

وقد وثّقت إحصائيّات الهلال الأحمر التّونسي غرق 3500 لاجئا جلّهم من السّوريين (تقرير الهلال الأحمر التّونسي، 2014) في عرض البحر الأبيض المتوسّط، كانوا قد انطلقوا من السّواحل اللّيبيّة والسّواحل التّونسية، على امتداد السّنوات القليلة الماضية دون أن تكون هناك جهود إغاثة كافية لإنقاذهم. أصبحت هناك حوكمة للهجرة واللجوء في الدّول الأوروبيّة في السّنوات الأخيرة بسبب إعاقة المصالح الاقتصاديّة والسّياسيّة وتزايد إضفاء الطّابع الأمني على الهجرة (WOLFF & HADJ-ABDOU, 2018, 391)، مما دفع المهاجرين واللاّجئين إلى القيام برحلات محفوفة بالمخاطر والتعّاون مع مهرّبي البشر ليشقّوا طريقهم عبر المتوسّط جنوب الاتّحاد الأوروبي الذي يشهد زيادة في مراقبة حدوده دون أن يعير اهتماما لحياة آلاف اللاّجئين الذين يواجهون خطر الغرق.

3.6 المناطق التي يتواجد بها اللاّجئون السّوريون في تونس:

لا يقتصر وجود اللاّجئين وطالبي اللّجوء السّوريين في تونس على ولايات تونس الكبرى فقط، بل يمتدّ إلى المناطق الحدوديّة مع الجزائر، وبالتّحديد في ولايات القصرين والكاف، وأيضًا في ولايات أخرى من البلاد مثل: صفاقس وسوسة ونابل والقيروان وقفصة وقابس ومدنين وقبلي؛ علما وأنّ الضّواحي الجانبيةّ لتونس العاصمة تظلّ المنطقة الأولى لاستقرار اللاّجئين السّوريين.

ويواصل اللاّجئون السّوريون دخول الأراضي التّونسيّة بمساعدة المهرّبين الجزائريّين والتّونسيّين، وبالمعرفة التي اكتسبوها بأماكن وأنماط الحركة في المناطق الحدوديّة، خاصة فيما يخصّ الحدود مع الجزائر.

في هذا السّياق كشف ممثّل الجمعيّة السّورية المتواجدة في تونس، " كرامة وحرّيّة "، أنّ " *أغلب اللاّجئين السّوريين قدِموا برّا من الجزائر بطريقة غير نظاميّة وتمركزوا في بعض الأحياء الشعبيّة في ضواحي العاصمة، وبالتّحديد في منطقة المنيهلة وحيّ التّضامن وحيّ التّحرير وكذلك في بعض الأحياء من ولاية بن عروس*". كما أكد ممثل المجلس التونسي للاّجئين[1] أن السّوريين الذين يدخلون التّراب التّونسي بصفة غير قانونيّة يتخوّفون من التّعامل مع الدّولة التّونسية وكذلك مع المفوّضيّة السّامية لشؤون اللاّجئين، ويفضّلون التّعامل مع المنظمّات والجمعيّات التي تقدّم الدّعم لطالبي اللّجوء والمهاجرين غير النّظاميّين فقط. وهذا من شأنه أن يساهم في مزيد من الغموض حول العدد الحقيقيّ للاّجئين السّوريين في تونس، ويصعّب عمليّة الإحاطة بالفئات الهشّة منهم التي تعيش أوضاعا اقتصاديّة واجتماعيّة وصحيّة صعبة وتتطلّب تدخّلا مستعجلا، كما يحول دون معرفة الخصائص السّوسيوديمغرافيّة لهذه الفئة التي تعيش داخل المجتمع التونسي والتي أصبحت جزئا من نسيجه. وفي ظلّ غياب إحصائيّات رسميّة دقيقة، تجد السّلطات التّونسية صعوبات جمّة في حصر عدد اللاّجئين السّوريين بسبب دخول البعض منهم، إلى التّراب التّونسي، بشكل غير قانونيّ، والإحاطة بهم وتوجيههم إلى الجهات التي يمكن أن تقدّم لهم الدّعم.

7 الصّعوبات التي يعيشها اللاّجئون السّوريون في تونس

7. 1 صعوبات قانونيّة

قطعت تونس علاقاتها الدّبلوماسيّة مع النّظام السّوري في سنة 2012 ممّا أثّر سلبا على وضع اللاّجئين السّورين الذين فرّوا من الحرب، كما أثّر أيضا على الجالية السّورية المقيمة في بلادنا قبل هذا التاريخ. ويبقى الإشكال الأكبر بالنّسبة للاّجئين وللجالية السّورية المقيمة منذ سنين في تونس هو ضرورة السّفر إلى الجزائر لتجديد وثائقهم الخاصّة. قد يبدو الأمر سهلا إلى حدّ ما بالرّغم من كلفته المرتفعة بالنسبة للجالية المقيمة من قبل، لكنّه يستعصي على اللاّجئين الذين لا يحملون وثائق تثبت وجودهم القانونيّ في تونس أو انتهت صلاحيّة الوثيقة التيّ تسلمها إليهم المفوضيّة السّامية لشؤون اللاّجئين. وهو ما يعرّضهم للإيقاف والتّتبّع بتهمة اجتياز الحدود بصفة غير قانونيّة وفرض غرامة ماليّة ناجمة عن انتهاء صلوحيّه شهادات إقاماتهم. وفي هذا السّياق، أجمع كلّ السّوريين والسّوريات الذين قابلناهم في إطار هذه الدّراسة

[1] المجلس التونسي للاجئين هو منظمة غير حكومية تونسية ذات مهمة إنسانية وقع تأسيسها منذ سنة 2016 ويهتم بتقديم المساعدة والمساهمة في الجهود المبذولة لحماية اللاجئين وطالبي اللجوء وإدارة تدفقات الهجرة.

على صعوبة التّعامل الإداري مع السّلطات التّونسيّة فيما يتعلّق بتجديد أو باستخراج وثائقهم الخاصّة. إذ يعاني هؤلاء من الكثير من التّعقيدات الإدارية ويواجهون عدة تحدّيات في ظلّ غياب تمثيليّة دبلوماسيّة سوريّة في تونس.

7. 2 فقدان أوراق الهويّة والتّعرض إلى مشاكل قانونيّة خلال التّعامل مع السّلطات التّونسية:

يتعرّض النّازحون والفارّون من بلدانهم بسبب ويلات الحرب إلى فقدان أوراق الثّبوتيّة القانونيّة الخاصّة بهم، وذلك بسبب مجريات الحرب و سرعة اتّخاذ قرار النّزوح الذي عادة لا تسبقه استعدادات لوجستيّة خاصّة بالرّحلة. كما تتعرّض العديد من المساكن إلى التّفجير أو الحرائق، مما يؤدّي إلى اتلاف الوثائق الخاصّة أو ضياعها خلال الرّحلة الطّويلة التّي يخوضها اللاّجئون. كما أنّ استعجاليّة الرّحيل وحالة الطّوارئ القصوى التي يعيشها بلد الأصل تمنعهم من تجديد أو استخراج الوثائق اللاّزمة للسّفر. ويمكن أيضا أن تفتكّ الجوازات ووثائق الهويّة من قبل المهرّبين والمتورّطين في قضايا الاتّجار بالبشر. هذا الأمر يكون مصدرا للمصاعب المتكرّرة في كلّ نقطة عبور وعند الحاجة إلى وثائق الثبوتيّة. فحتى المفوضيّة السّامية لشؤون اللاّجئين لا تمنح بطاقة اللاّجئ إلاّ عند توفّر حدّ أدنى من الوثائق الخاصّة بطالبي اللّجوء.

حسب عدد من اللاّجئين المبحوثين، فإنّ السّلطات التّونسيّة تتغاضى في كثير من الأحيان على عدم امتلاك اللاّجئين وطالبي اللّجوء السّوريين للوثائق الخاصّة بهم أو عند تجاوز مدّة صلاحيتها و لا تقوم بإيقافهم، بالرّغم من تصنيفهم كوضعيّات غير قانونيّة، لكن هذا الأمر لا يعتبر حلاّ لمشاكل هذه الفئة من المجتمع. فأهمّ مطلب للاّجئين للسّوريين حاليّا، هو إعادة العلاقات الدّبلوماسيّة بين البلدين.

تؤكد سلاف، إحدى اللاّجئات المبحوثات، 40 سنة، وصلت إلى تونس في سنة 2015 أنّ تعرّض منزلها للقصف وانهياره لم يمكنها من أخذ كلّ وثائقها الخاصّة عندما فرّت إلى الحدود التّركية قبل المجيء إلى تونس: "*قد تم قصف منزلي وانهار كليّا... لم يتسنّى لي وقتها العثور على وثائق هوّيتي، كما لم أتمكن من استخراج وثائق جدد. فكّل همّي حينها هو الفرار وانقاذ حياتي... اليوم أنا في أمسّ الحاجة إلى وثائق تثبت هويّتي حتى أتمكّن من التّمتّع بحقوقي الأساسّية. أتمنىّ أن تعود العلاقات الدّيبلوماسيّة بين بلدينا في أقرب الآجال*".

كما منعت هذه المصاعب المتعلّقة بالصّعوبات الإداريّة وعدم امتلاك وثائق الهويّة العديد من اللاّجئين من التّمتّع بحقوقهم، أهمّها الحصول على العمل والرّعاية الصّحيّة والتّعليم والتّنقّل والتيّ هي من أساسيّات حقوق الإنسان، خاصّة في ظلّ غياب سياسة وطنيّة واضحة للهجرة واللّجوء.

إنّ كلّ هذه المصاعب والتّعقيدات لا يجب أن تخفي قصص نجاح البعض من السّوريين في إيجاد حلول لوضعيّتهم القانونيّة والتأقلم مع الوضع الصّعب، إذ يبوح لنا جهاد، شابّ سوريّ في التّاسعة والعشرون من عمره، و يعمل تاجرا للأقمشة والأغطية صحبة أربعة تجّار سوريّين آخرين:

"*كانت رحلتي إلى تونس سهلة في البداية إذ سافرت بطريقة قانونيّة من سوريا إلى تركيا ثمّ إلى الجزائر ثم دخلت إلى تونس برّا بتسهيل من أحد المهرّبين، ووجود الوثائق الثّبوتيّة معي سهّل لي اتّصالي بالمفوّضيّة السّامية للاّجئين وحصولي على بطاقة لاجئ. كما استفدت كثيرا من دعم المنظمّات والجمعيّات التّونسيّة والدّوليّة وتمكنّت من الاندماج في المجتمع التّونسيّ اجتماعيّا واقتصاديّا. لا أتأّخر أبدا في تجديد بطاقة اللّاجئ التي تحميني قانونيّا وتسهّل لي حصولي على شهادة الاقامة وتضمن لي حقوقي و تمكّنني من الّتنقّل بكل حرية. لا أخفي عنكم وجود تعقيدات كثيرة وإجراءات طويلة و مكلّفة نضطرّ خلالها إلى دفع تكاليف السفر إلى الجزائر*، حيث توجد سفارة سوريّة كلّفتها دمشق بالنّظر في شؤون السّوريين المتواجدين في تونس، *لتجديد جواز السفر أو إرسال مبلغا ماليّا إلى أحد أفراد العائلة من أجل استخراج بعض الوثائق من سوريا. كل ما أتمناه الآن هو عودة العلاقات الدّيبلوماسيّة بين البلدين وإعطاء المزيد من الحقوق للاّجئين*».

أكّد جميع اللاّجئين السّوريين الذين قابلناهم أنه لا يوجد حلّ لمعاناتهم اليوميّة مع التّعقيدات الإدارية دون وجود إرادة سياسيّة تعمل على عودة العلاقات الدّبلوماسيّة بين تونس ودمشق وتغيير الوضع الحالي، خاصّة و أنّ هذا الطلب يحظى بإجماع من شعبي البلدين الذين تربطهما علاقة صداقة و ترابط كبيرتين. كما توجد عدّة عائلات تونسيّة سوريّة تقيم في البلدين. يقول فراس، 36 سنة وقدم إلى تونس سنة 2013:

"لا يمكن أن تحلّ مشاكل السّوريين في تونس إلّا بعودة التّمثيليّة الدّيبلوماسيّة بين البلدين، هناك عائلات سوريّة تونسيّة تكوّنت في تونس وفي سوريا، وأطفال ولدوا هنا وهناك لا يمكنهم التّمتّع بحقوقهم بسبب هذه المشكلة العويصة التي لا يتحمّل تبعاتها إلّا اللّاجئ".

أما وليد البالغ من العمر 45 عاما والمقيم والمتزوج في تونس منذ 2012، فيقول «*نحن السّوريين نكوّن مجتمع مصغر داخل المجتمع التّونسيّ غير قادرين على استخراج الوثائق المدنيّة في تونس، وتسجيل حالات الولادة والزّواج وحالات الوفيات. و نحتاج إلى السّفر إلى سوريا لرؤية بقية أفراد عائلاتنا أو لتجديد وثائقنا، ومن الضّروري أن تكون لنا تمثيليّة ديبلوماسيّة هنا في تونس تسهّل لنا الإجراءات القانونية، ليس هناك مبرّر لتواصل القطيعة الدّيبلوماسيّة بين بلدينا*».

7. 3 صعوبات الحصول على الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة للاّجئين السّوريين في تونس:

طبقاً للمادة 25 من الاتّفاقية العالميّة لحقوق الإنسان، فإنّ "*لكلّ فرد الحقّ في مستوى معيشيّ كافٍ يضمن صحّته ورفاهه وسلامة أسرته، ولا سيما فيما يتعلّق بالمأكل والملبس والسّكن والرّعاية الطبيّة وكذلك الخدمات الاجتماعيّة الضّروريّة؛ له الحقّ في الحصول على ضمان في حالة البطالة أو المرض أو العجز أو التّرمل أو الشّيخوخة أو في حالات أخرى من فقدان وسائل عيشه نتيجة لظروف خارجة عن إرادته. للأمومة والطّفولة الحقّ في رعاية ومساعدة خاصّتين...* ".

على الرّغم من كونيّة الاعتراف بالحقوق الأساسيّة لكلّ شخص على وجه الأرض، يعيش المهاجرون واللاّجئون السّوريون في تونس وفي البلدان العربية بصفة عامة في ظروف اجتماعيّة واقتصاديّة صعبة للغاية، ازدادت تأزّما مع انتشار جائحة كورونا. فهم يعيشون بدون موارد أو بمساعدة ماليّة غير كافية، ويواجهون عدّة عوائق وصعوبات يوميّة في الحصول على حقّهم في الرّعاية الصّحيّة والسّكن اللاّئق والعمل. ووفقًا لنتائج البحث الميداني الذي أجريناه، فإنّ اللاّجئين وطالبي اللّجوء السّوريين، خاصّة الذين هم في وضع غير نظاميّ، تأثّروا بصفة بالغة بسبب الوضع الاقتصادي والاجتماعي الكارثي الذي تعرفه تونس منذ ما يزيد عن عشر سنوات والذي ازداد تعقيدا بسبب الأزمة الصحيّة المرتبطة بجائحة كورونا. فقد ظلّ الوضع الاقتصادي في تونس يمثّل تحدياً من حيث الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين وطالبي اللّجوء، ممّا أدىّ إلى صعوباتٍ في الوصول إلى سبل كسب الرّزق وفرص العمل اللاّئق ذي الدّخل المحترم لفائدة العائلات اللاّجئة في البلاد. كما أثّرت الزّيادة في عدد اللاّجئين وطالبي اللجوء على قدرة المفوّضيّة السّامية لشؤون اللاّجئين على دعم هذه الفئة. فحسب ممثّل مكتب المفوّضيّة بتونس، أصبحت هذه المنظّمة المختصّة في إغاثة اللاّجئين وطالبي اللّجوء غير قادرة على الإحاطة بالجميع بما في ذلك المساعدات التي تخصّ الإيواء والغذاء والخدمات الصّحيّة والدّعم النّفسي. وهو ما أدىّ إلى تدهور مستوى معيش السّوريين وبقيّة اللاّجئين الذين ينتمون الى جنسيّات أخرى، اذ بات الكثير منهم يعيش تحت خطّ الفقر المدقع في انتظار مصير مجهول.

في هذا السياق، تقول رندا، ذات الخمسة والعشرون سنة والتي تعيش في تونس منذ سنة 2014: "*قبل جائحة كورونا كنت أشتغل في أحد المطاعم وأعيل أفراد عائلتي، لكن بعد الحجر الصّحيّ وإغلاق المطعم أصبحت أنا وعائلتي في الشّارع بلا مأوى ولا أكل، مما أجبرني على التّسوّل، وفي بعض الأحيان، أُجبر على القيام بأعمال أخرى شاقّة تعرّضت خلالها الى العنف والاستغلال*".

وتضيف لاجئة أخرى، إيمان، 39 سنة، في تونس منذ 2015: " *لقد اضطررت لإخراج ابني من المدرسة وهو في سنّ التّاسعة ليقوم ببعض الأعمال حتى نتمكّن من البقاء على قيد الحياة، فمساعدة الجيران وبعض المنظمّات لم تعد تكفي، كما أنّها ظرفيّة وغير متكرّرة*».

لقد أكّد أغلب اللاّجئين الذين شاركوا في البحث على أنّهم بالكاد قادرين على تدبّر أمورهم المعيشيّة اليوميّة، فلا تمكنّهم المبالغ الماليّة الزّهيدة التي يجنونها من بعض الأعمال اليوميّة الشاّقة من تغطية جميع النّفقات: نفقات الأكل والكراء والكهرباء والماء والتعليم. كما يمكنهم فقط استئجار منازل متهالكة تفتقر إلى أبسط الضّروريات. تلك هي صورة غالبيّة اللاّجئين السّوريين المتواجدين في تونس.

فيما يتعلّق بالاندماج في سوق الشّغل، أكّد اللاّجئون السّوريون الذين شملهم البحث أنّهم ما زالوا يسعون للحصول على عمل مناسب، وأنهم يواجهون صعوبات متزايدة، لا سيما مع تأثيرات جائحة كورونا،

وتقليص أو انتهاء المساعدة الماليّة التي تمنحها المنظمّات الدّولية وخاصّة المفوّضيّة السّامية لشؤون اللاّجئين. فغالبيّة المبحوثين في وضع غير قانوني، وليس لديهم شهادات إقامة ولا يستفيدون من أيّ حماية. هذا الوضع له تأثير بليغ على الحياة اليوميّة لهؤلاء اللاّجئين الذين يعيشون في حالة من الهشاشة وانعدام الأمن، خاصّة وأن وضعهم القانوني يعرضّهم للاعتقالات، ممّا يجبرهم على الاختباء وعدم الخروج للبحث عن عمل أو حتى الاتّصال بالمنظّمات لطلب الدعم والمساندة. عدد قليل فقط من السّوريين الذين وصلوا بشكل قانوني قبل انهيار العلاقات الدّبلوماسيّة بين تونس ودمشق تمكنوا من بعث مشاريع خاصّة تدرّ عليهم موارد مالية تمكنهم من العيش الكريم كما تساهم في تشغيل البعض من أفراد الجالية السّوريّة.

يقول جمال، 36 سنة، وصل إلى تونس عام 2016: "*حاولت العمل في مصنع للكابلات، ولكن بسبب طبيعة العمل الشّاقة، غادرت بسرعة ... الآن أنا مهدّد بالطّرد من المنزل الذي أجّرته بسبب عدم دفع إيجار*". أمّا جنين، 40 سنة، وصلت إلى تونس سنة 2013 فتصرّح: " أنا *قلقة للغاية لأنّني لن أتمكّن مجدّدا من الحصول على مساعدة ماليّة من المفوّضيّة اعتبارًا من هذا الشّهر، مع العلم أنّني ولم أجد عملا بعد، ... لذلك لن أتّمكن من دفع الإيجار وتوفير الطّعام لعائلتي. أحيانًا أطهو الأطباق السّورية وأبيعها للبقالة المحلّيين، لكن الدّخل غالبا ما يكون غير كافٍ. وفي أحيان أخرى، أجد نفسي مجبرة على التّسوّل في الشوارع أو القيام بأعمال منزليّة بأجر زهيد*".

إن الأمر الأكثر إثارة للقلق، بحسب عديد المنّظمّات التي تعنى باللاّجئين والمهاجرين في وضعيّات غير قانونيّة، هو أنّ أغلب الأسر السّورية لجأت إلى اعتماد استراتيجيّات وممارسات سلبيّة محفوفة بالمخاطر للتّأقلم مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي خلّفته جائحة كورونا. هذه الممارسات تساهم في تعرّضهم إلى الاستغلال وانتهاك حقوقهم وفي بعض الأحيان الى الاتّجار بالبشر. تتمثّل هذه الاستراتيجيّات في التّسول وعدم تمكين الأطفال من التّمدرس وتخفيض النّفقات الصّحيّة. وفي هذا السّياق، أكّد العديد من اللاّجئين المبحوثين على أنّهم لم يتمكّنوا من دفع نفقات الصّحة لأفراد عائلاتهم المرضى مما عكّر وضعهم الصّحيّ، كما اضطرّت العديد من العائلات السّورية إلى إخراج أبنائهم من المدارس وإدخالهم إلى سوق العمل أو إجبارهم على التّسول.

ومن بين الاستراتيجيّات المحفوفة بالمخاطر والتي تفرضها الظّروف القاسية التي يواجهها السّوريون في تونس جرّاء تدهور أوضاعهم الاجتماعيّة والاقتصاديّة و الضّبابية التي تلفّ مصيرهم، ركوب قوارب الموت والهجرة نحو أوروبا أملا في البحث عن ظروف عيش أفضل.

وعلى الرّغم من أن عدد اللاّجئين السوريين في تونس ليس بالعدد المهول، على عكس عددهم في بعض البلدان العربيّة الأخرى كالأردن ولبنان، إلّا أنّ تونس تواجه بالفعل تحدّيات كبيرة اقتصاديّا واجتماعيّا حتى قبل بدء دخول اللاّجئين إليها. فقد عانت تونس على امتداد عقود من الزّمن من ارتفاع معدّلات البطالة في صفوف الّشباب، والتّهميش في عديد الجهات الدّاخلية، وتدهور عديد القطاعات الحيويّة كقطاعي الصّحة والتّعليم. وقد أثّر هذا الوضع على قدرة تونس على الإحاطة باللاّجئين السّوريين على الوجه الأكمل بالرّغم من محاولة بعض المنظمّات المحليّة والدولية، وأيضا المواطنين التونسيين، تغطية ضعف تدخّل الدّولة، من خلال دعمهم ومساندتهم ماديّا ومعنويّا والسّعي لضمان حسن معاملة اللاّجئين وطالبي اللّجوء.

7. 4 صعوبات الحصول على الرّعاية الصّحيّة:

أدّى نزوح آلاف اللاّجئين وطالبي اللّجوء السّوريين منذ اندلاع الأزمة السّورية إلى مشاكل صحيّة ونفسيّة خطيرة على هذه الفئة وذلك نتيجة ما عايشوه من انتهاكات صارخة قبل وأثناء رحلة البحث عن اللّجوء. وردّاً على سؤالنا حول صعوبات الحصول على الرّعاية الصّحيةّ، أقرّ جلّ المستجوبين بأنّهم يعانون من الإقصاء من المنظومة الصّحيّة العموميّة كما أنّهم يواجهون عقبات متعدّدة للوصول إلى هذا الحقّ الأساسيّ على التّراب التّونسيّ.

كما أظهرت الدّراسة الميدانيّة أن طالبي اللّجوء الذين دخلوا إلى التّراب التّونسيّ بصفة غير قانونيّة والذين لا يملكون بطاقة اللاّجئ التي تمنحها المفوّضيّة السّامية لشؤون اللاّجئين هم الذين يواجهون كافّة أنواع الصّعوبات عندما يتعلّق الأمر بالحصول على الرّعاية الصّحيّة منها: سوء معاملة العاملين

والمرضى التّونسيّين بمؤسّسات الصّحة العموميّة، الصّعوبات الإداريّة، والجهل بأماكن الخدمات الصّحيّة العموميّة. كما أكّد العديد من المبحوثين على أنّهم تلقّوا رفضًا للخدمات الصّحيّة من المهنيّين الصّحيّين في القطاع العامّ.

. كما أقرّ المبحوثون الذين لديهم أطفال أنّهم لم يتمكّنوا من تطعيمهم لأنّهم لم يكونوا على دراية بأنّ هذه الخدمة متاحة مجانًا وللجميع في مؤسّسات الصّحة العموميّة التّونسيّة.

كما أُجبرت بعض النّساء السّوريات على الإجهاض لأنهنّ لم يستطعن الوصول إلى خدمات الصّحة الإنجابيّة بسهولة. وفي هذا السياق، تقول منال، 36 سنة، وصلت إلى تونس سنة 2014: "*نظرًا لوضعي القانوني، لم أستطع الذّهاب إلى المستشفيات العامّة لعلاج ابني. أحيانًا أشتري له الأدوية بدون وصفة طبيّة..كما لجأت أحد المواطنات السّوريات التي تقطن معي إلى الإجهاض السّري خوفًا من عدم القدرة على الاستفادة من الرّعاية الصّحيّة للأمّ و الطّفل* ».

فقط عدد قليل من اللاّجئين السّوريين أكّدوا على أنّهم تمكّنوا فعليّا من التّمتّع بحقّهم في الرّعاية الصّحيّة في المؤسّسات الاستشفائيّة العموميّة التّونسيّة. كما حصل أطفالهم أيضا على الرّعاية الصّحيّة بفضل منظومة الطبّ المدرسيّ والجامعيّ.

وكشفت المقابلات التي أجريناها مع المهنيّين الصّحيّين الذين شملهم البحث أنّ المهاجرين واللاّجئين الذين يعيشون في تونس بشكل عام لا يعرفون، في معظم الحالات، أنّ هناك قوانين دوليّة وآليّات وطنيّة تضمن لهم حقوقهم الأساسيّة، بما في ذلك الحصول على الرّعاية الصّحيّة. كما أكّد المبحوثون على أنّ المهاجرين واللاّجئين يعانون من الهشاشة وانعدام الأمن الصّحيّ الذي يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالمحدّدات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والقانونيّة لهذه الفئة.

تساهم العديد من العراقيل التي تحول دون الحصول على الرّعاية الصّحيّة في تدهور الحالة الصّحيّة للعديد من اللاّجئين. ومن بين هذه العوائق أوضاعهم غير القانونيّة، الصّعوبات الماليّة التي تدفعهم في كثير من الأحيان إلى التّخلي عن النّفقات المتعلّقة بالصّحة، غياب تشريعات وطنيّة واضحة تخصّ الرّعاية الطبيّة للاّجئين والمهاجرين غير النظاميّين، جهل العاملين الصّحيّين بحقّ اللاّجئين وطالبي اللّجوء والمهاجرين على الحصول على الرّعاية. وفي هذا السياق تقول هالة، 39 سنة، وصلت إلى تونس سنة 2013: "*المرضى التّونسيون لا يريدون رؤيتنا داخل المستشفيات العموميّة بتعلّة أنّنا ننافسهم في حقّهم في الصّحة.... لقد قاموا بطردي عدّة مرّات عندما كنت أتردّد على أحد مراكز الرّعاية الصّحيّة عندما عرفوا أنّني من أصل سوريّ.*»

لتفادي مثل هذه الحواجز والصّعوبات يقصد اللاّجئون وطالبي اللّجوء المنظّمات غير الحكوميّة المتخصّصة في دعم المهاجرين، بما في ذلك الهلال الأحمر التونسي (CRT)، المنظّمة الدّولية للهجرة (IOM)، المجلس التّونسي للاّجئين، منظّمة أطبّاء العالم (MDM)، منظّمة تونس أرض اللّجوء، لتمكينهم من التّمتع بالحقّ في الرّعاية الصّحيّة. وبالرّغم من أنّ هذه المنظّمات تقوم بعمل جبّار للإحاطة بالفئات الهشّة من اللاّجئين وطالبي اللّجوء، إلاّ أنّ دعمها يبقى وقتيّ وغير كاف، خاصّة بالنّسبة للعائلات التي لها أطفال والمسنّين والأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة والذين يحتاجون إلى فترات علاج طويلة أو يحتاجون إلى إجراء عمليّات جراحيّة مكلفة، والذين لا يستطيعون التّداوي في القطاع الخاصّ الذي يعتبر مكلفًا للغاية بالنّسبة لهم.

لقد قدّم العاملون في قطاع الصّحة العموميّة الذين شاركوا في البحث قائمة الخدمات الصّحيّة المتاحة للمهاجرين واللاّجئين وطالبي اللّجوء، وهي كالتّالي:

- هياكل الرّعاية الصّحيّة في الخطوط الثّلاثة الأولى: مراكز الصّحة الأساسيّة (CSB)، والمستشفيات الجهويّة (HR)، والمستشفيات الجامعيّة (HU)؛

- برامج الصّحة العامّة الوطنيّة مثل: البرنامج الوطني للصّحة الإنجابيّة وتنظيم الأسرة، والبرنامج الوطني للتّطعيم، والطّبّ المدرسيّ والجامعيّ، والبرنامج الوطني لمكافحة السّلّ، والبرنامج الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشريّة / الإيدز.

وعلى الرّغم من أنّ هذه الهياكل والبرامج الوطنيّة لا تستبعد المهاجرين، إلاّ أنّها تميّزهم عن المرضى التّونسيّين، خاصّة وأنّ هذه الخدمات غير معروفة من قبل اللاّجئين والمهاجرين.

7. 5 صعوبة إدماج أبناء اللاّجئين في المدارس التّونسيّة:

كشفت نتائج المقابلات التي أجريناها مع العائلات السّورية المقيمة في تونس ومع ممثّلي بعض منظّمات المجتمع المدني، على غرار المجلس التّونسي للاّجئين، من خلال سؤال وقع طرحه عليهم حول واقع تعليم أطفال اللاّجئين السّورين في تونس، عن عدم رضاهم عن الوضع التّعليمي لهؤلاء الأطفال. فعلى الرّغم من إصدار وزارة التّربية والتّعليم مرسوما يسمح للمدارس التّونسية باستقبال الأطفال السّوريين ومساعدتهم على الاندماج فيها، إلاّ أنّ هذا الامتياز لا يشمل كافّة الأطفال، كما أنّ ظروف تواجدهم في المدارس العموميّة التّونسية صعبة للغاية، خاصّة بسبب المشاكل المتعلقّة باللّغة الفرنسيّة وصعوبة التّأقلم مع مناهج الدّراسة في تونس. كما أكّد بعض اللاّجئين على تعمّد بعض المعلّمين ومدراء بعض المدارس رفض دخول أبنائهم بحجّة تأخير استكمال البرنامج الدّراسي السّنوي الذي يتسبّب فيه الأطفال السّوريون لعدم إتقانهم اللّغة الفرنسيةّ. كما صرّحت العديد من المبحوثات بعدم قدرتهنّ على مساعدة ابنائهنّ على إعداد واجباتهم المدرسيّة مما يتسبّب في فشلهم الدّراسي وانقطاعهم عن التّعليم ودخولهم مجال العمل مبكّرا.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الصّعوبات التّعليمية التي يعاني منها أبناء اللاّجئين تختلف حسب جنسيآت هؤلاء، إذ يواجه أبناء اللاّجئين السّوريين صعوبة في المناهج التّعليمية باللّغة الفرنسيّة باعتبار أنّ المنهج التّعليمي في سوريا يعتمد على اللّغة العربيّة واللغّة الإنجليزيّة، بينما يواجه أبناء المهاجرين من بلدان إفريقيا جنوب الصّحراء صعوبة في الدّراسة باللّغة العربيّة.

ووفقا لتصريحات البعض من ممثّلي منظّمات المجتمع المدني على غرار ممثّل المجلس التّونسي للاّجئين، لم يتمكّن أكثر من ثلثي أبناء اللاّجئين وطالبي اللّجوء والمهاجرين غير النظاميّين في تونس من الالتحاق بالمدارس العموميّة التّونسية سنة 2020. وفي نفس السّياق تؤكّد إحصائيّات المفوّضيّة السّامية لشؤون اللاّجئين على وجود 744 طفلا لاجئا في سنّ الدّراسة لم يلتحق منهم إلا 278 طفلًا فقط (المفوّضيّة السّامية لشؤون اللّاجئين - مكتب بتونس، 2021) بالمدارس العموميّة التونسية. وهو ما دفع المنظّمات المحليّة و الدّولية المهتمّة بشؤون اللاّجئين إلى البحث عن حلول تضمن حقّ الأطفال اللاّجئين و طالبي اللّجوء في التّعليم، بعد أن زاد عدد هذه الفئة، من جنسيّات مختلفة، على الأراضي التّونسيّة، وتسجيل صعوبات أمامهم في إلحاق أبنائهم بالمدارس الحكوميّة. وتطالب منظّمات المجتمع المدني التّونسية والّدولية بضرورة تمكين أبناء اللاّجئين وطالبي اللّجوء من حقّهم الأساسيّ في التّعليم لتفادي ارتفاع نسب الأميّة في صفوفهم اضافة إلى مخاطر الانقطاع المدرسيّ ومخاطر تشغيل الأطفال و الاتّجار بالبشر.

وحسب ممثّل المفوّضيّة السّامية لشؤون اللاّجئين، فإنّه من أبرز المشاكل المرتبطة بالتّعليم بالنّسبة لأبناء اللاّجئين السّوريين هو عدم اكتراث بعض الأولياء لتمدرس أبنائهم خاصّة بالنّسبة للإناث، في ظلّ غياب الدّعم الاجتماعيّ والماديّ من قبل بلد الاستقبال. وفي هذا السّياق، أكّدت ممثّلة إحدى الجمعيّات المشاركة في البحث على تعمّد بعض العائلات إخراج أبنائهم من المدارس الحكوميةّ التّونسية لتشغيلهم وإجبارهم على التّسول لأنّ هذه الممارسات تدرّ على العائلة أرباحا يوميّة تساهم في إعالة الأسرة.

هناك العديد من العوامل التي ساهمت في تعميق الأزمة التّعليمية لأبناء اللاّجئين وطالبي اللّجوء والمهاجرين غير النّظاميين في تونس، من بين هذه العوامل غياب الدّعم الاجتماعي و الماديّ الموجّه للعائلات السّورية، صعوبة اندماج الأطفال داخل المدراس التّونسيّة، عدم ملائمة المناهج التّعليمية ورفض بعض الأسر إرسال أبنائهم و خاصّة البنات إلى المدرسة، لأسباب مادية (UNICEF, 2014, , 29, 32) أو لأسباب تتعلّق بتدنّي الآمال في التّعليم، أو عدم الاكتراث بسبب ضبابيّة المستقبل.

7. 6 صعوبات عائليّة :

أكّد جميع اللاّجئين الذين شملتهم الدّراسة الميدانيّة، واللذين لا يزال بعض أفراد عائلاتهم في سوريا أو في بعض البلدان العربيّة الأخرى على غرار مصر ولبنان والأردن والعراق، على عدم قدرتهم على الالتقاء بهم، على الرّغم من محاولاتهم مع السّلطات التّونسيّة لإحضارهم أو السّفر لرؤيتهم. وشرح المبحوثون رفض السّلطات طلبهم بحجّة وضعهم القانوني غير النّظاميّ. فهم ينتظرون بفارغ الصبر إعادة العلاقات الدّبلوماسيّة بين تونس وسوريا وإعادة فتح المنطقة الجويّة بين البلدين من أجل التّمكن من مقابلة أفراد

عائلاتهم. فالعديد من اللاّجئين يعانون من ظروف نفسيّة وصحيّة صعبة للغاية بسبب التّفكير المتواصل بمصير أفراد عائلاتهم العالقين في سوريا او على الحدود التّركية أو في مخيمات اللاّجئين في لبنان والأردن والعراق، وهم غير قادرين على رؤيتهم أو تسهيل وصولهم إلى تونس. تقول آمنة، 42 سنة، تعيش في تونس منذ 2012. "*لدي رغبة واحدة فقط: أن أرى أمّي قبل أن تموت. إنها مصابة بداء السّكري وهي امرأة مسنّة...*".

أمّا ماجدة، 39 سنة، وصلت إلى تونس منذ 2015، فتصرح: "*لقد مرت ستّ سنوات منذ آخر مرّة رأيت فيها والدتي المصابة بالسّرطان، وهي مريضة بشكل خطير، ولا يمكنني إحضارها هنا إلى تونس، ولا الذّهاب لرؤيتها في سوريا*". كما تقول أمينة، 56 سنة، قدمت إلى تونس سنة 2012:"*لقد تشتّتت عائلتي بين تونس وتركيا ولبنان ...لا أعرف حفيدتي، وابني لم يتمّكن من اللّحاق بنا إلى تونس بسبب الحرب والظّروف الماديّة، وأنا عاجزة عن دفع تكاليف سفره، أنا أتمنىّ رؤية أفراد عائلتي في تونس*".

8 تطلّعات اللاّجئين السّوريين بخصوص بلد الاستقرار النّهائي:

كانت ردود أفعال اللاّجئين السّوريين المبحوثين الذين يعيشون في تونس حول تطلّعاتهم للبلد الذي يودّون الاستقرار فيه بشكل نهائيّ مختلفة ومتنوّعة وذلك حسب مشروع الهجرة الخاصّ بكلّ شخص. فحسب ما ورد في نتائج المقابلات التي أجريناها معهم، يمكن تقسيم تطلّعات هؤلاء الى ثلاث أقسام: إذ هناك فئة من اللاّجئين تفضّل البقاء في تونس وتوجّه بعض التّوصيات إلى السّلطات التّونسيّة، أمّا الفئة الثّانية، وهي الأكثر عددا، فتفضّل اللّجوء إلىّإحدى البلدان الأوروبيّة، بينما تفضّل الفئة الثّالثة العودة إلى سوريا.

8. 1 اللاّجئون الذين يريدون البقاء في تونس:

بالنّسبة للاّجئين الذين يريدون البقاء في تونس، وهم أقليّة، هناك عدّة مواصفات تميّز هذه الفئة؛ فهم مصحوبون بكامل أو بأغلب أفراد عائلاتهم، وتمكّن عدد منهم من ايجاد عمل لائق أو تمكّنوا من بعث مشاريع خاصّة في تونس، كما أن أبناءهم تمكنوا من الاندماج في المدارس الحكوميّة التّونسية. أمّا بالنّسبة للاّجئين الذين يعانون من وضعيّة اقتصاديّة واجتماعيّة وقانونيّة صعبة، فإنّهم يطمحون أولاً وقبل كلّ شيء إلى تسوية وضعهم القانونيّ والحصول على الإقامة التي تخوّل لهم البحث عن عمل لائق والحصول على سكن والتّمتّع بالرّعاية الصّحيّة وإدماج أبنائهم في المؤسّسات التّعليمية. وفي هذا السّياق، تقول مديحة، 29 سنة، وصلت إلى تونس سنة 2014: "*رغم أنّ زوجي تونسيّ وأنجبت أبنائي في تونس، ما زلت لم أحصل بعد على الوثائق التي تسمح لي بوضع قانونيّ نظاميّ يخوّل لي بالتّمتّع بحقوقي كاملة*".

ومن بين الأسباب التي ذكرها بعض السّوريين والتي جعلتهم يقرّرون البقاء في تونس مخاوفهم من الاختلافات الثّقافية في البلدان الأوروبيّة، كما أن الوضع الأمني والصّحيّ في سوريا يجعل العودة إلى بلد الأصل خيار مستبعد حاليّا، بالإضافة الى تخوّف البعض من قمع النّظام السّوري لهم (HEALEY & TILLER, 2013, 22, 25)واتّهامهم بالخيانة بسبب فرارهم من سوريا. وعلى الرّغم من أنّ تونس أيضا تعيش أزمة متعدّدة الأبعاد وتحدّيات اقتصاديّة واجتماعيّة وصحيّة هائلة، إلاّ أنّ الوضع في سوريا أبعد ما يكون عن كونه ملائماً لعودة اللاّجئين بسبب الظّروف الأمنيّة ومخلّفات الجائحة، بالإضافة إلى تدمير البنية التّحتيّة ومحدودية الموارد في مدن وقرى العديد من اللاّجئين. كما عبّر اللاّجئون الذين يرغبون في الاستقرار نهائيّا في تونس عن تخوفاتهم من استمرار النّزاعات والصّراعات على الأراضي السّورية، بالإضافة إلى تفاقم التّقسيمات الطّائفيّة التي لم تكن موجودة قبل فرارهم من بلدهم، كما أن نسبة الأمل في استعادة ممتلكاتهم ضعيفة للغاية. وفي هذا الإطار، يقول سامر، 45 سنة، يعيش في تونس منذ سنة 2013: "*لا أظنّ أنّني قادر على استعادة منزلي وأرض آبائي بعد فراري من درعا مع كل أفراد عائلتي منذ سبع سنوات...لا أريد أن أبحث عن الاندماج مجدّدا في بلدي سوريا*".

يبقى أمر إدماج اللاّجئين وطالبي اللّجوء السّوريين في تونس معضلة كبرى نظرا للمشاكل الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي تتخبط فيها بلادنا منذ ما يزيد عن عشر سنوات والتي زادت تدهورا بسبب جائحة كورونا.

8. 2 اللاّجئون الذين يأملون في اللّجوء إلى أوروبا:

إنّ غالبيّة المبحوثين، الذين لا يريدون البقاء في تونس ويستبعدون العودة إلى سوريا، يطمحون إلى السّفر إلى دول الاتّحاد الأوروبي رغم إغلاق أراضيه وتشديد سياسات الهجرة وتقييدها؛ إذ أصبحت شروط اللّجوء إلى هذه البلدان معقّدة جدّا. ومع استمرار الحرب في سوريا وعدم توفر فرص العمل والاندماج الاقتصاديّ والاجتماعيّ والتعليمي في تونس، تعتبر أوروبا، وخاصة ألمانيا، الوجهة المفضّلة لجلّ اللاّجئين الذي يريدون مغادرة التّراب التّونسي. فقد أكّدت إحدى المبحوثات أن "*صديقتها المحظوظة، التي تمكّنت من تحقيق حلم اللجوء إلى ألمانيا*"، أخبرتها أنّ اللاّجئين السّوريين هناك يعيشون في ظروف طيّبة للغاية وأنّهم تمكّنوا من الاندماج في المجتمع المُضيّف بسهولة وبسرعة قصوى.

يعتمد اللاّجئون السّوريون الذين يطمحون إلى اللّجوء إلى البلدان الأوروبية على أقاربهم ومعارفهم الذين سبقوهم إلى هناك في جمع المعلومات حول فرص الهجرة، وقد كانوا مثاليّين للغاية في توقّعاتهم للحياة في أوروبا.

إن العديد من اللاّجئين السّوريين على دراية بمتاعب وتحديّات الرّحلة عبر قوارب الموت إلى أوروبا، لكن بالرّغم من وجود العديد من المخاطر التي غالبا ما تكلّفهم حياتهم في عرض البحر إلاّ أنّهم يعتبرون أنّ حلم الهجرة إلى هناك "*يستحق المخاطرة*". وتجدر الإشارة إلى أنّ اللاّجئين السّوريين ينفقون مبالغ مالية كبيرة من أجل القيام بذلك، سعيا منهم إلى ايجاد سبل عيش جديدة تضمن لهم حياة انسانيّة كريمة و تضمن مستقبل أفضل لأبنائهم في أوروبا أين يمكنهم العيش بحرية وايجاد العمل اللاّئق و التعّليم الجيّد و الرعّاية الطّبيّة المتميّزة. وللإشارة فإنّ غالبيّة اللاّجئين السّورين الذين لهم رغبة في الوصول إلى أوروبا هم من الشّباب الذين لديهم استعداد للمغامرة وخوض الرّحلة المحفوفة بالمخاطر عبر قوارب الموت.

وقد طرحت هجرة العديد من اللاّجئين وطالبي اللّجوء السّوريين، بطريقة غير نظاميّة إلى السّواحل الأوروبيّة، الكثير من التخوّفات على امتداد السّنوات الماضية من أن تتحوّل تونس إلى نقطة عبور جديدة بالنّسبة للاّجئين السّوريين نحو أوروبا. وتمكّنت السّلطات التّونسية من إحباط العديد من محاولات الهجرة غير الشّرعية وانقاذ العديد من السّوريين من الغرق في المتوسّط.

8. 3 اللاّجئون الذين يرغبون في العودة إلى سوريا:

تشمل الفئة الثّالثة من اللاّجئين الرّاغبين في العودة إلى سوريا، وتضمّ خاصّة كبار السّنّ والأشخاص الذين لديهم أفراد من العائلة لا يزالون يعيشون في سوريا، وهم يرغبون بشدّة في العودة الطّوعيّة إلى الوطن الأم بالرّغم من أن سوريا لا تزال تعاني أوضاعا أمنيّة مضطربة وظروفا معاشيّة صعبة للغاية. وازدادت هذه الأوضاع تعقيدا بشكل كبير في الآونة الأخيرة مع تفشيّ جائحة كورونا وتدهور الأوضاع الاقتصاديّة بشكل غير مسبوق، إضافة إلى ظاهرة البطالة المتفشيّة، مع انهيار كبير في مستوى الخدمات العامّة بسبب انهيار البنية التحتية.

كما تضمّ هذه الفئة الأشخاص الذين تلاشت فكرة الهجرة إلى أوروبا لديهم بسبب تيقنّهم من استحالة تحقيق هذا الحلم. وأصبحوا مخيّرين بين العيش في ظروف صعبة في الدّولة المضيفة أو العودة الى سوريا التي تعيش حالة من الانعدام الأمني التّام؛ ففضّلوا العودة لبلدهم ويأملون في عودة آمنة لسوريا على الرّغم من أن الكثيرين يدركون أن هذا الخيار قد لا يكون قابلاً للتّطبيق في الوقت الحاليّ.

كما يرغب آخرون، ومعظمهم من النّساء المسنّات، في العودة إلى بلدهم الأصلي بمجرّد تحسّن الوضع الأمني. فهم يعانون من عدم التأقلم مع الأوضاع الجديدة التي لم يتقبّلوها، لعدم قدرتهم على الاندماج في المجتمع التّونسيّ بالرّغم من التّرحيب والمساعدة الي أظهرها لهم الشّعب التّونسيّ. وفي هذا السّياق تقول ماجدة، 62 سنة، وصلت إلى تونس سنة 2012: *" أريد العودة إلى بلدتي في حلب، لم أفقد الأمل بعد، لديّ الكثير من الذّكريات هناك...الحنين إلى سوريا يقتلني ... الشّعب التّونسيّ مضياف للغاية، لكنّني لم أتمكّن من الاندماج اجتماعيّا"*.

9. دور المجتمع المدني في ضمان حقوق اللاّجئين وطالبي اللّجوء:

منذ حوالي عقد من الزّمن، أصبحت المنظّمات المدنيّة التّونسيّة، والدّوليّة المتواجدة في تونس أكثر نشاطا وفاعليّة في مجال الإحاطة باللاّجئين وطالبي اللّجوء والمهاجرين غير النّظاميّين والدّفاع عن حقوقهم؛

حيث تعمل العديد من هذه المنظّمات على تقديم الدّعم لهم ومساعدتهم. وقد وضعت العديد من المنظّمات المحليّة والدّولية، من بينها المفوّضيّة السّامية لشؤون اللاّجئين، المجلس التّونسيّ للاّجئين، منظّمة تونس أرض اللّجوء ومنظّمة الهلال الأحمر التّونسيّ، برامج لمساعدة وإدماج اللاّجئين وطالبي اللّجوء والمهاجرين غير الشّرعيين بصفة دائمة. كما تقوم أخرى بتقديم المساعدات الماديّة والمعنويّة الفوريّة. وتعمل العديد من المنظّمات على التّوعية بضرورة احترام الحقوق الأساسيّة للمهاجرين واللاّجئين وتدعو إلى ضرورة إرساء استراتيجيّة وطنيّة متكاملة للهجرة. ووضعت المفوّضيّة السّامية لشؤون اللاّجئين بالتّعاون مع عدد من المنظّمات، كمنظّمة تونس أرض اللّجوء ومنظّمة كاريتاس، استراتيجيّات لتوعية الجمعيّات التي تعمل مع المهاجرين واللاّجئين.

وفي ظلّ غياب قانون وطني يحمي حقّ اللاّجئ و طالب اللّجوء، فإنّ المنظّمات الوطنيّة والأمميّة وجدت نفسها أمام عراقيل وصعوبات تحول دون تمكّنها من تقديم الإحاطة اللاّزمة والمساعدات العاجلة لكافّة اللاّجئين و طالبي اللّجوء، لذلك فإنّ تونس مطالبة بتجسيد انخراطها الفعليّ في المعاهدات الدّولية على أرض الواقع من خلال حزمة من القوانين التي تضمن حقّ اللاّجئ وطالب اللّجوء وتصون كرامته.

ومن خلال مجموعة تركيز (Focus group) مع ممثّلين عن منظمّات المجتمع المدني، أكّد جميع المشاركين أنّ هناك نقصًا في المعرفة بالحقوق الأساسيّة للاّجئين والمهاجرين غير الشّرعيين بشكل عامّ. الأمر الذي يؤدّي إلى عدم القدرة على حشد الموارد الموجودة حولهم لصالحهم والتغلّب على الصّعوبات التي يواجهونها يوميًّا. وهو ما يؤثّر على ظروفهم المعيشيّة ويخلق حالة نفسيّة وصحيّة واجتماعيّة صعبة. وفيما يتعلّق بالإجراءات التي تقوم بها المنظّمات غير الحكوميّة التّونسية والأجنبيّة لصالح اللاّجئين السّوريين، أشار المشاركون في المقابلات وفي مجموعة التركيز (Focus group) إلى عدّة إنجازات، منها:

- العمل على تمكين اللاّجئين وطالبي اللّجوء من التّمتّع بحقّ الرّعاية الصّحيّة وتحسين ظروف استقبالهم داخل المراكز الاستشفائيّة العموميّة.
- رفع مستوى الوعي حول القضايا المتعلّقة بالحياة اليوميّة للاّجئين والمهاجرين ضحايا العنف.
- توفير مساعدات صحيّة ومدرسيّة لفائدة أبناء اللاّجئين وطالبي اللجوء.
- تسهيل الحصول على السّكن والغذاء والتّنقل.
- العمل على حماية اللاّجئين وطالبي اللّجوء والمهاجرين من الاتّجار بالبشر.
- المساعدة الإنسانيّة والطبيّة والاجتماعيّة والماليّة لفائدة اللاّجئين والمهاجرين في وضع غير نظاميّ..
- الوساطة بين مهنيّ الصّحة والمرضى السّوريين لتسهيل حصولهم على الرّعاية الصّحيّة في القطاع العامّ في حالة العمليّات العاجلة.
- الاستماع والنّصح، الدّعم والتّوجيه والمساعدة القانونيّة في حالة التّعرض إلى الاستغلال أو إلى الاتّجار بالبشر أو إلى العنف الذي عادة ما يعاني منه اللاّجئون وطالبي اللّجوء.
- تعمل منظّمات المجتمع المدني التّونسيّة على قضيّة حقوق المهاجرين واللاّجئين بالتّعاون مع المنظّمات الدوليّة المتواجدة في تونس ولها دور حاسم للغاية في زيادة الوعي حول القضايا المتعلّقة بالحقوق الأساسيّة لهذه الفئة إلى جانب الدور التّشغيلي الذي يلعبونه فيما يتعلّق بالمهاجرين واللاّجئين الذين اختاروا الاستقرار النّهائيّ في تونس. وقد أكّد ممثّلو المنظّمات غير الحكوميّة الذين شملهم البحث على مواصلة العمل على تحسين الخدمات الموجّهة لفائدة اللاّجئين وطالبي اللّجوء الذين يعيشون في تونس. وفيما يلي بعض الأهداف التي ترمي المنظّمات التي أجرينا معها مقابلات ومجموعة تركيز (Focus group) القيام بها في المستقبل:
  - العمل على تدريب المهنيّين الصّحيّين على حقوق المهاجرين وحسن الاستقبال والإرشاد.
  - تدريب موظفي الشّرطة في مجال حقوق المهاجرين، وضرورة التّعامل بجديّة مع شكايات التّظلم التي تقدّمها المهاجرات واللاّجئات في حالات العنف أو طلب المساعدة.
  - تسهيل تسوية الوضعيّات القانونيّة للاّجئين وإلغاء العقوبات والخطايا.

- وضع استراتيجيّة اتّصال تهدف إلى توعية المواطنين والسّلطات والمهنيّين الصّحيّين ورجال الشّرطة بحقوق المهاجرين واللاّجئين وطالبي اللّجوء.
- تعزيز الاندماج الاجتماعيّ والثقافيّ والاقتصاديّ للاّجئين وطالبي اللّجوء والمهاجرين.
- المساعدة في خلق أنشطة مدرّة للدّخل لفائدة اللاّجئين حتى يتمكّنوا من تلبية احتياجاتهم الأساسيّة بطريقة لائقة ومستدامة.
- تمكين اللاّجئين وطالبي اللّجوء والمهاجرين من إحداث مواطن شغل لائقة كتسهيل إنشاء المطاعم والمقاهي وإحداث المشاريع الصّغرى على غرار الحدادة والنّجارة؟
- إزالة كل العقبات أمام اللاّجئين عموما وإدماجهم اقتصاديّا واجتماعيّا.

خـــــاتمة

يمثّل وجود المهاجرين واللاّجئين وطالبي اللّجوء في أي بلد تحديا كبيرا مهما كان حجم البلد وامكانيّاته الاقتصاديّة والاجتماعيّة. وتنصّ القوانين والمعاهدات الدّولية على توفير الحدّ الأدنى من حقوق الإنسان لهذه الفئات. في تونس، على الرّغم من أنّ الإطار القانونيّ فيما يتعلّق باحترام حقوق المهاجرين واللاّجئين وطالبي اللّجوء لا يزال غير مكتمل وغير واضح، وأنّ تونس لم تتمكّن بعد من تلبية الشّروط المواتية التي تسمح لها بأن تصبح أرضًا للّجوء، فإنّ عددا متزايدا من المهاجرين واللاّجئين وطالبي اللّجوء، من البلدان التي تعاني من الصّراعات والنّزاعات المسلّحة، اعتبرها بلدًا آمنًا ووجد فيها ملاذا يحتمي فيه. بناء عليه تونس مطالبة بوضع سياسة هجرة جديدة أكثر شمولا وأكثر احتراما لحقوق الإنسان، مع مراعاة الجوانب الإنسانيّة المرتبطة بالهجرة التي مازالت إلى حدّ اليوم تعالج من جانب أمني فقط. وستكون المصادقة على القوانين والآليّات الوطنيّة والدّولية الهادفة إلى وضع استراتيجيّة شاملة لإدماج المهاجرين في تونس حجر الزّاوية في هذه السّياسة التي يجب أن تستجيب بشكل مناسب لتطلّعات واحتياجات المهاجرين واللاّجئين وطالبي اللّجوء.

لقد اهتمّت العديد من المنظمّات والجمعيّات التّونسية بالدفاع عن حقوق المهاجرين بالتّعاون مع الشّبكات الدّولية للدّفاع عن حقوق المهاجرين واللاّجئين. ولكن بالرّغم من ذلك فإنّ المشكلة لا تزال قائمة بسبب اختلاف تمثّل مشكلة الهجرة واللّجوء بين المجتمع المدني، الذي يعمل أساسا على البعد الإنسانيّ للهجرة (برنامج الأمم المتّحدة لحقوق الانسان، 2008، 7)، والدّولة التي تتعامل مع مسألة الهجرة بحذر بدافع الخوف من عدم القدرة على التّحكم فيها، وكذلك بسبب الضّغوطات التي تمارسها البلدان الأوروبيّة على بلدان جنوب المتوسّط للحدّ من تدفّقات المهاجرين وطالبي اللّجوء. وتسعى الدّولة التّونسية إلى إيجاد توازن بين القيود السّياسيّة والدّبلوماسيّة والقيود القانونيّة من جهة، والقيود التي يفرضها الوضع السّياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ الصّعب الذي تمرّ به البلاد وتجد في ذلك تبريرا للنّقص الفادح في تقديم الخدمات والحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة للمهاجرين واللاّجئين وطالبي اللّجوء وتبريرا لتلكّؤها في المصادقة على قانون اللّجوء.

ومن النّاحية الإجرائيّة، عرفت الدّولة التّونسيّة عدّة صعوبات لصياغة استراتيجيّة واضحة للتّعامل مع المهاجرين غير النظاميين واللاجئين وطالبي اللّجوء الذين تصل أعدادهم بالآلاف. فمشروع قانون اللّجوء الذي شاركت في إعداده المفوّضيّة السّامية لحقوق اللاّجئين ووزارة العدل لا يزال الى يومنا هذا حبيس أدراج البرلمان[2] نتيجة تلكّأ السّلطات الرّسمية في إصدار إطارا تشريعيّا للّجوء لذلك تعتبر وضعيّة اللاّجئ في تونس وضعيّة معقّدة لا تمكّنه من التّمتّع بحقوقه كاملة على غرار الانخراط في سوق العمل والتّكوين والتّمتّع بالتّغطية الصّحيّة وجعلته عرضة لعديد الانتهاكات في حقّه وصلت إلى الاتّجار بالأشخاص[3]. وفي غياب هذا الإطار التّشريعيّ تواصل منظّمات المجتمع المدني وعلى رأسهم المفوّضيّة السّامية لشؤون اللاّجئين لعب دور الدّولة فيما يتعلّق بحقوق هذه الفئة خاصّة وأنّ الدّولة التّونسيّة ولا تعتبر مسألة اللّجوء

[2] يوجد مشروع قانون اللّجوء الذي شاركت في اعداده كل من المفوّضيّة السّامية لشؤون اللاّجئين ووزارة العدل في أدراج البرلمان منذ العهدة البرلمانية السابقة 2014-2019 ولم يقع النّظر فيه باعتبار أن مسألة اللّجوء ليست من أولويّات الدّولة التّونسيّة في الوقت الرّاهن.

[3] نتائج المقابلة مع ممثّل مكتب المفوّضيّة السّامية لشؤون اللاّجئين بتونس، 2020.

قضيّة ذات أولويّة في أجنداتها على المدى القصير والمتوسّط ، أو حتى على المدى الطّويل. وفيما يتعلّق باللاّجئين السّوريين، فإنّ الإسراع بإعادة العلاقات الدّبلوماسيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة مع سوريا يعتبر خطوة أولى في حلّ مشاكل هذه الفئة التي ما فتئت تنادي بهذا المطلب الأكيد والمصيري بالنّسبة لهم.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. المنظمة العالمية للهجرة. تقرير الهجرة في العالم لعام 2020.
   - https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr-2020-ar.pdf
2. المنظمة العالمية للهجرة. تقرير الهجرة في العالم لعام 2018.
   https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr_2018_ar.pdf
3. تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين مكتب تونس لشهر أوت 2021.
   file:///C:/Users/user/Downloads/UNHCR%20Tunisia%20Operation%20Map_September%202021.pdf
4. المفوضية السامية لشؤون اللاجئين مكتب تونس، احصائيات سنة 2020
   https://www.unhcr.org/ar/5ae5bed84.html
5. الشبكة الأورو متوسطية لحقوق الانسان، 2010، دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي أطر قانونية وإدارية غير كافية وغير قادرة على ضمان حماية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، 84 ص.
6. برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، دليل للمجتمع المدني، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 2008.
7. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "بعد خمسة أعوام من الصراع في سورية: أكبر أزمة لجوء ونزوح في عصرنا تتطلب تضامناً أكبر"، 15 آذار/مارس. 2016، http://www.unhcr.org/ar/news/latest/2016/3/56e7bb806.html
8. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "2018 لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية: الجمهورية العربية السورية"، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تشرين الثاني/نوفمبر 2017.
9. نتائج المقابلة مع ممثل مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بتونس، 2021.
10. مهى يحي، 2015 "اللاجئون وصناعة الفوضى الإقليمية العربية"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، http://carnegie-mec.org/2015/11/09/ar-pub-62393

المراجع باللغة الفرنسية

11. ARAISSIA H., (2019). Syrian women refugee in tunisia: Difficulties accessing economic and social rights. Collectivus, Revista de Ciencias Sociales, N 6(2) 91-103.
12. Banque Mondiale, 2021.
13. BOUBAKRI H., (2015). Migration et Asile en Tunisie depuis 2015 : vers de nouvelles figures migratoires ? REMI, 31 (351p), pp17-93.
14. CASSARINO, J-P., (2012). An Overview of North African Countries Bilateral Cooperation on the Removal of Unauthorized Migrants: Drivers and Implications. Middle East Institute, May 4. Accessed September 2021. https://www.mei.edu/content/overview-north-african-coun-tries-bilateral-cooperation-removal-unauthorized-migrants-drivers.
15. HALLEE C., (2017). Refugees, Readmission Agreements, and “Safe” Third Countries: A Recipe for Refoulement? Journal of Regional Security, vol (12) N°1 - pp. 27-50.
16. HEALEY S. & TILLER S., (2013). Out of the Spotlight and Hard to Reach: Syrian Refugees in Jordan’s Cities, Humanitarian Practice Network, No. 59, pp 22-25.
17. UNICEF, (2014). Syrian Refugees Staying in Informal Tented Settlements in Jordan: Multi-Sector Assessment Report, August 2014, http://reliefweb.int/report/jordan/syrian-refugees-staying-informal-tented-settlements-jordan-multi-sector-needs.
18. Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon 2016
    - .https://carnegie-mec.org/2018/04/18/ar-pub-76067

19. WOLFF S. & HADJ-ABDOU L., (2018). Mediterranean migrants and refugees: Historical and political continuities and discontinuities, Richard GILLESPIE and Frédéric VOLPI (eds), Routledge handbook of Mediterranean politics, London; New York: Routledge, pp. 382-393.